

الفصل السادس

شلال الإستراتيجية. الإستراتيجية المثالية.

هناك ثلاث نظريات من ضمن النظريات التي وردت في الكتاب جديرة بالملاحظة:

- أولاً: تطبيق الدقة بغرض التصنيف والاختيار، والتي كانت مفقودة في أحيان كثيرة، حيث يتوسط هذه الدقة تصويرها لمراكز الخطورة، والنقاط القاتلة للعدو كسلسلة مؤلفة من خمس حلقات متحدة المركز، والتي يؤدي وصفها - بشكل رمزي - إلى إعانة الثوار في حين أن كل من الحلقات تشير إلى مجموعة أهداف جديرة بالملاحظة حيث تمثل القيمة الأكثر عمقاً داخلياً القيمة العليا، في حين يمثل العمق الخارجي القيمة الدنيا.

وبدءاً بالمركز الذي يمثل أهداف القيمة العليا، فإن نموذج الخبير الإستراتيجي "ووردن" كان قد عيّن المكونات الحساسة لنظام العدو كما يلي:

- القيادة.

- العناصر الأساسية الدستورية (تلك الوسائل أو الطرق والتي بدونها لا يمكن للدولة أو المنظمة ذاتها أن تقوم).

- البنية التحتية.

- تعداد السكان، مع التشديد على مهاجمة الإدارة القومية وليس المواطنين أنفسهم.

- وأخيراً، القوات العسكرية الميدانية.

و بالنسبة لـ "ووردن"، فإن كل الحلقات الخمس تكون موجودة في معظم الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء. ومن المحتمل أن النظام الكلي يجب أن يهاجم بنفس الوقت إذا كانت حدود بنية القوة الخاصة تحول دون متابعة حملة الأفكار النظرية، إذ يجب على قيادة المركز أن تُعامل بأولوية وبثبوتية.

وفي التطبيق العملي، فإنه من غير الممكن - بأي حال - مادياً الوصول إلى أكثر من حلقة أو حلقتين من الحلقات الخارجية، وعلى سبيل المثال، في حوالي منتصف الحرب العالمية الثانية، كان تفوق قوات الحلفاء جواً وبحراً على قوات الغارات

الألمانية واليابانية يعتبر براءة في الوصول إلى الحلقات الخارجية لأنظمة الحلفاء، ولكن العجز فقط هو الذي أبطأ قدراتهم على ممارسة الضغط الإستراتيجي. يعتمد النصر - خلال منطلق خال من الغموض إلى حد مقبول - على إقناع القيادة المتبارزة على الكف عن المقاومة والاستسلام، ولكن، لدخول هذا النصر حيز التنفيذ، لابد من توليده على الأرجح بممارسة الضغط على الحلقات الداخلية بدلاً من الحلقات الخارجية، فالهدف يكمن في الداخل، ولذلك يجب أن يُتَابَع أولاً. ولكن هذا الإنجاز قد يختلف عند التنفيذ إن لم يكن في الطريقة المتبعة حسب معظم الإستراتيجيات العسكرية، والتي تفترض بشكل عام أن أي حملة، إنما يجب أن تبدأ في الحلقة الخارجية هذه مع قوات العدو الميدانية، والتي يجب أن توضع على ما اعتقد دوماً بين أي قوات الغارات والحلقات الأكثر خطورة، ومن ثم التوغل نحو الداخل باتجاه الهدف الأولي للقيادة.

وهكذا، فإن تغيير "ووردن" لاتجاه المنهج التقليدي ذاك قد تم أسره في نظرية ما سُمي: "الحرب في الداخل والخارج".

• **ثانياً:** الميزة الثانية الجديرة بالذكر لمفهوم "ووردن" كانت في دمجها الضمني للتأثير الثوري للتقنيات المُلحَّة، وبخاصة الذخائر الحربية، والمخطط لها بدقة. ففي الحرب العالمية الثانية، استلزم إبادة الهدف النظري إطلاق أكثر من /9000/ قنبلة، أما في حرب فيتنام، فقد نتج عن اتباع إحكام الدقة في رمي الأسلحة المحدثة إلى تقليل ذلك العدد الرهيب السابق إلى /30/ قنبلة. وفي العراق، في عام 1991 كان بإمكان الذخائر الحربية المخطط لها بدقة أن تفي بالغرض.

كانت خطوات التقنية الحربية تسير إلى الأمام في الأوامر العسكرية الأولى، والذي أدى إلى إعادة تعريف معنى التجمع بدون تلك الثورة في تقنية الأسلحة، وقد عزا "ووردن" ذلك لوجود سرعة لا تقاوم بتطبيق القوة والعمليات العسكرية للخصوم، ولم يكن بالمستطاع تلبيتها، ولهذا فقد أصبح نموذجه سهل التنفيذ، وكانت ثمراته شديدة الفعالية بشكل هائل، والمتضمنة في صلبها استخدام الذخائر الحربية الذكية المخطط لها بدقة، حيث خولته لاستخدام قوة هجومية صغيرة نسبياً لمتابعة

عدد من الأهداف دفعة واحدة، وبالتالي لإحداث تفاوت واضح في ميزان القوى. وهكذا فقد أمدت التكنولوجيا "ووردن" بدرجة النشاط التي استلزمها فكرته.

• **ثالثاً:** الميزة الأخيرة الجديرة بالملاحظة في فكر "ووردن" فقد كانت في التركيز الذي وضعه على حضارة المعارضة "الدخول داخل رأس العدو" والتي حملت الولايات المتحدة إلى قذف القنابل على شمال فيتنام على سبيل المثال، والذي عكس في أحيان كثيرة نسبة التشويش الثقافى حيث يفرط المخططون في الولايات المتحدة بقيام الحرب العالمية الأولى على النظام الاجتماعي - الاقتصادي للعالم الثالث.

ولكن، لا تزال ثمة نقطة ضئيلة، ولكن أقل فعالية في إخضاع المجتمع الزراعي لأي حملة هجومية عن طريق الإعلان عنها، لأن ذلك سيؤدي إلى إضعاف معنويات المجتمع الصناعي. وهكذا، وانطلاقاً من الحقيقة البديهية في أن الحرب هي دوماً عبارة عن اصطدام الإرادات فقد فهم "ووردن" جيداً أن المبتغى الصحيح يعتمد على معرفة قيم قيادة العدو.

ومن ناحية أخرى، فإن وضع القيادة في مركز نموذجة للحلقات الخمس قد ذكر بشكل جلي مخططي الحملات، أي يجب أن تكون دوماً ضمن أولوياتهم الإستراتيجية. وقد كان كتاب "ووردن" في الفترة التي تلت حرب الخليج عبارة عن مجموعة مقالات نقدية وجديرة بالملاحظة.

يمكن المأخذ الوحيد على "ووردن" بأن طريقته كانت أحادية الاتجاه. كما أن تركيزها الأحادي التفكير على مهاجمة القائمة المخططة مسبقاً للأهداف كان تفكيراً ميكانيكياً وخطياً.

وباستمرار مناقشة قائمة الأهداف التي أصبحت نهاية بحد ذاتها لدرجة أن إنجازها كان يمثل الإستراتيجية المطلوبة.

ولكنه في الحقيقة، قد بدا وضع الحالة في الثماني سنوات الأخيرة أثناء الحملة الجوية "لناتو" على نظام الرئيس اليوغوسلافي "ميلوسوفيتش" في جمهورية "يوغوسلافيا" السابقة في عام 1999 مجرد عملية عسكرية تركزت في جزء منها على تأويل نموذج "ووردن".

ولكن المشكلة كمنت في التطبيق أكثر من النظرية. فعندما بدأت الحملة في الاضطراب، كان الأمر يتطلب من الجيش الأميركي، ومن الجنرال القائد "وسلي كلارك" بالتحديد في استدعاء أهداف أكثر وأكثر للهجوم. وبغض النظر عن ارتباطهم بأي بنية كانت، فإن الغاية تبرر الوسيلة إذا تجاوزنا عن ذكر كهنوت "ووردن" في الأهمية الإستراتيجية.

قام الكثير من المتخصصين في السياسة الدولية بوصف حملة الجنرال "كلارك" في قصف القنابل بأوصاف شتى، حيث نعتوه بأن ذلك القصف ليس أكثر من سلسلة منفصلة من أفعال العنف العشوائية الأمر الذي أدى بحلف "الناو" فيما بعد لكي يركز أخيراً على الأهداف السياسية لما كان "ووردن" قد قال عنه وهو التركيز على أهداف القيادة، بما في ذلك الممتلكات الشخصية "ميلوسوفيتش" والحلقة الداخلية لاتباعه إلى الحد الذي بدأت فيه الحملة تحدث التأثير المطلوب.

ومع ذلك، فإن انشغال "ووردن" بشكل الشلل الإستراتيجي (كيف يجب أن تؤدي الأشياء) على حساب الغرض المنشود يعكس الضعف النظري.

بينما العكس، فتمودجه أن الحرب عبارة عن التنافس النفسي والجسدي في التطبيق العملي، واعتقاد "ووردن" أن العامل النفسي هو عامل صعب إلى حد بعيد في قياس أو حتى في تعيينه أو إرشاده لتركيز اهتمامه بشكل أولي على الطبيعة البدنية للعدو، ولكن هذا المنهج يفترض أن انهيار النظام الطبيعي للعدو يعني أن إرادته للمقاومة ستنهار أيضاً، وهذا بلا شك نتيجة أكيدة.

وباختصار، فإن نمودجه ونظرياته، لا تعتبر كافية للظروف غير المتوقعة، وغير المخطط لها وفي انكماش البشر في وجه المصائب. ولكن "ووردن" استطاع - في نفس الوقت - أن يحدث نظرة جيدة لتحليل الأهداف - وبشكل خاص تركيزه غير المبهم على القيادة - وعلى أفكار العدو النخبة، وقد كان تذكيراً أخيراً في أن الحرب عبارة عن صراع الإرادات.

وفي فترة ما، عندما تطورت تقانة المعلومات والاتصالات المتقدمة، والأسلحة الذكية، فقد عزي ذلك لاستمرار كل أشكال سلطات الاضطهاد لتحقيق سويات

عالية من درجة نشاط العملية العسكرية وزيادة الفرصة للقادة العسكريين بشكل عام لممارسة التأثير الإستراتيجي لمطلع الأحقاد. يبدو أن تلك الخطورة تعتبر جديرة بالملاحظة، إذا ما استبدلنا مركز تحليل الجاذبية بتحليل الأهداف، بمعنى إذا ترجمنا الأفكار في أصول الحملة الجوية الضيقة بشكل نسبي إلى الإستراتيجية في النطاق الواسع.

الغاية كعجز إستراتيجي:

كان التركيز على الغير في نموذج "ووردن" يمكن أن يوجد في المنطق الوجودي للصراع عند الخبير الإستراتيجي والمؤرخ العسكري "بويد". ففي حين كان "وردن" يطمح في إجبار فرض التغيير على العدو - وذلك من خلال حرمانه لدوره في تقرير كيف ومتى يتم حل الصراع - بإرهاق بيئته الإستراتيجية جسدياً، فقد كان "بويد" يطمح - في المقابل - في الإجبار والإقناع بخياره الأفضل الذي سيكون في تعديل سلوكه المرفوض. وعاكساً لإمامه بفلسفة الخبير العسكري الصيني الأسطوري "صن تزو" فقد لاحظ "بويد" أن المفتاح الرئيسي للربح أو الخسارة يكون دوماً في فهم الغريم.

وبلغة الوسائل والنهيات، كان "بويد" يقترح أن الغاية الوحيدة في الهجوم لنقل عقبة السيطرة الخاصة، أو الجسر، أو محطة الطاقة، أو عربة الديكتاتور، هو التأثير الذي سيكون للفعل على الهدف الحقيقي أي فكر قائد العدو والمعروف بعقدته "مراقبة تفاعلية القرار" وتسمية مختصرة للنشاط، والقرار، والتوجيه، والملاحظة. ومن جهة أخرى، فقد استطاع الطيار المحارب "سابر" في الحرب الكورية، أن يخدع "بويد" بمعدل القتل بالطائرة المقاتلة "الأغر" إلى جانب قدرات الطائرة المقاتلة النفاثة السوفيتية في حرب الجو - جو حيث كان أداء الطائرتين متشابهاً.

وقد استنتج أن نجاح الطيار "سابر" كان سببه التحكم بعمليات الطيران التي تدار بتوجيهات هيدروليكية، وجهاز حفظ التوازن الأفقي المعدل، والتي أتاحت للمحارب الأمريكي أن يعبر من مناورة عسكرية إلى أخرى بشكل أسرع من نظيره السوفيتي. وبعد تفكير مليّ، بدأ يفهم تضمينات هذا المثال الخاص لاتخاذ القرار

التنافسي بشكل عام.

بغض النظر فيما إذا كنا نقود طائرة، أو نحارب بتبادل إطلاق النار واحدة بواحدة، أو بجموع من المسلحين بالبنادق، أو نأمر حملة العمليات العسكرية، أو نمارس إستراتيجية ضخمة أو شيء بَيْن، أو في دولة، ذلك لأن مراقبة تفاعلية القرار، تمثل المنطق الوجودي للصراع، ويمكننا هنا أن نأخذ ببساطة بأن الزعيم الأسرع في التصرف فكرياً وبدنياً، هو على الأرجح الذي سيفوز.

مراقبة تفاعلية القرار:

تشرح هذه العملية التنافسية كما تشير العقد الناتجة عن ساحات المعارك، فإننا لا بدّ أولاً أن نلاحظ غريماً بشكل جيد من أجل تقييم ما يفعل وكيف يفعل. بعد ذلك علينا أن نوجه أنفسنا إلى الظروف السائدة، أي يجب علينا أن نقيّم ما نعرف عن غريماً وأنفسنا تقييماً شاملاً، كالخبرة الثقافية ودعم الجغرافيا، والتحالف وقوة النار والأهداف المنشودة والمقبولة.

ولكوننا لاحظنا ووجهنا، فإنه عندئذ يمكننا أن نقرر ما نفع، ولكوننا قد اتخذنا القرار، فإنه يمكننا أن نقوم بالتصرف، وحالما نتصرف، تبدأ عملية حلقة مراقبة تفاعلية القرار من جديد، كما نلاحظ غريماً لتقييم استجابته لقرارنا وتصرفنا ونعيد توجيه ذاتنا، وهكذا حتى يتم تحول الصراع إلى قرار إيجابي، وبطريقة مثالية لصالحنا.

رأى "بويد" التوجيه، كالتطور الأكثر أهمية في العملية. وحيثما يكون التوجيه غير الكفاء ستكون القرارات فاسدة والتوجيه غير سليم. وبموضوعه، فإنه يجلب قرارات جيدة وبالتالي تصرفات بارعة، ثم يلي ذلك مسؤولياتنا الأولى في فهم البيئة الإستراتيجية.

وقد ناقش "بويد" عند تلك النقطة أصالة الفكر والقرار ليزدهر ما إذا كان التوجيه هو لب نظرية "بويد" لأن الوقت عندئذ سيكون هو المفتاح الرئيسي لتطبيقه، وللقيام بإظهار منطق بسيط، فقد لاحظ "بويد" أن الوقت موجود ببساطة، أي لا يجب أن يُثار أو يساند أو يسان، وكل واحد لديه طريقة وصول متساوية له.

بمعنى آخر، فإن الوقت يعتبر عامل خير حر يستثمره صانعو القرار الحاذقون بينما يبدده الأقل مهارة وبشكل خاص يكون الوقت هو الحليف للزعيم الذي له القدرة الممتازة للضغط على دورة مراقبة تفاعلية القرار الذي لديه الإمكانيات في إعادة العقدة بشكل أسرع وبطريقة أكثر تعقلاً. والذي بإمكانه أن يدخل في دورة اتخاذ قرار غريمه وبالتالي يسيطر على صراع الإرادات.

لقد جعلت المقالة النقدية أحياناً نموذج "بويد" أكثر عرضة لهجوم الجماعات مثل الإرهابيين وحرب العصابات الذين بإمكانهم أن يسيطروا على درجة النشاط ويلغون مفعول مراقبة تفاعلية القرار بالرفض والاستجابة لتصرفات الغريم.

ولكن هذا التفكير يتر كلاً الطريقتين. فمن جهة تفتقر المقالة النقدية إلى الطبيعة الجوهرية لعملية مراقبة تفاعلية القرار، لأن الدورة مستمرة وأي قرار يتخذه الزعيم بما في ذلك عدم استجابته لتصرف غريمه السابق يجب أن يتم ملاحظته وتوجيهه. وحينئذ يعود الأمر إلى الزعيم النشاط في التقرير بشكل افتراضي عن طريقة التصرف المعدل في تنفيذ التصرف ذاك وبالتالي البدء ثانية بملاحظة الاستجابة. ومن جهة أخرى، فإذا استمرت استجابات الغريم في تشييط تطبيق الضغط الكافي لتحريض نتيجته عندئذ هدف فرض العجز إستراتيجي سيكون معضلة.

ومن هنا، فإن الأساسات النظرية للعجز الإستراتيجي تمثل بشكل أفضل لدمج تركيبية شكل "ووردن" وغاية "بويد" مع نقاط الضعف والقوة في كلا النموذجين اللذان يميلان على التوالي إلى إتمام الواحد للآخر.

ومن غير المتوقع أن درجة النشاط تمثل عاملاً خطيراً في النظرية على الأقل، حيث غمرت درجة النشاط بالسرعة التي يهاجم بها نفسياً "بويد" وبدنياً "ووردن" لينهار الموضوع في حالة من الشلل الإستراتيجي. والحملات الأميركية في العراق منذ عام 1991 وحتى عام 2003 تمثل بشكل أفضل ترجمة النظرية ودخولها حيز التنفيذ.

تطور العجز الإستراتيجي:

في العام 1991 بدا الغزو على العراق بحملة جوية مركزة اعتبرت هي الأقوى في التاريخ حيث شنت المئات من الطائرات الحربية وصواريخ بحر - جو بهجومها على

مواقع مختارة بدقه وبدون تمييز لأن مركز الثقل كان يتمثل بشكل أساسي بالدكتاتور "صدام حسين" والمقربين منه، ولأنه كان من الصعب إيجاده وضربه لأن أهداف القيادة كانت مستهدفة بشكل غير مباشر عبر غارات متفرقة على جهاز القيادة والتحكم، وبغضون أيام قليلة، أصبح نظام الاتصالات والمعلومات العراقي يعمل بعجز، وأصبح صدام وملازميه الأساسيين يواجهون صعوبات كبيرة في التحدث مباشرة إلى قادتهم الميدانيين لتداول الأحداث.

وهكذا، فقد كانت الضربات المتتالية والمتزامنة ضد العناصر الرئيسية للحلقات الأربع قد ضاعفت من صدمتهم وحيرتهم. ذلك لأن "صدام" كان قد هوجم من الداخل للخارج ولذلك فقد توسعت العقدة إلى ما بعد الإدارة. ثم بدأت الجيوش المتحاربة فيما بينها العمل فوق أرض العراق بعد حوالي ستة أسابيع.

كان قدر "صدام حسين" المحتوم هو في الموافقة على أخذ القرارات التي كانت - بشكل فعال - عاجزة، ولم تكن صدفة أن مدة المعركة قد استمرت لمئات من الساعات قبل التحول إلى غزو العراق عام 2003 كما أن الفرصة للمراقبة يجب أن تُأخذ بعين الاعتبار بين قوسين. ولذلك، يركز هذا الكتاب على نقطة أن النصر العسكري ليس هو النهاية لحد ذاته. مع الأخذ بعين الاعتبار أن حرب عام 1991 كانت من جانب واحد بطبيعتها.

ولكن في المقابل، فإن عدم قدرة الرئيس الغازي "جورج بوش" على تعريف مخرج سياسي والوصول إلى ما بعد الكلام، يوضح الحقيقة البديهية بالفشل السياسي "لبوش" والذي جعل "صدام حسين" يبقى في مركز القوة، وكدكتاتور عراقي، كان - مرة أخرى - يفهم التهديد لاستقرار المنطقة وأمن الولايات المتحدة، وذلك عندما هاجمت تنظيمات القاعدة الولايات المتحدة في شهر أيلول/ سبتمبر من عام 2001 والصلوات الضيقة التي جمعت بين المنظمات الإرهابية وبين صدام.

والغريب في الأمر، إن وجود "جورج بوش الابن" في البيت الأبيض كرئيس خلف أبيه "جورج بوش الأب" - الذي أشعل حرب الخليج الأولى - قد جعل من نشوب حرب ثانية ضد العراق أمر مرغوب فيه أكثر.

ومن خلال دراسة العجز الإستراتيجي "جورج دبليو بوش" خلال حربه عام 2003 على العراق فإن ثمة مفارقات تبرز واضحة لتجربة الحرب الأولى على العراق عام 1991. كان الفرق الرئيسي الذي ظهر من تشكيلات القوى المحاربة هو في الأساليب المتبعة أولاً. وما تبع حرب عام 1991 بأن الشلل الإستراتيجي قد أخذ طابعاً معيناً بإبقاء الإيقاع السريع، والمحاکمات المتطرفة، والتميز بين القوى، والتركيز منذ البداية على أهداف القيادة، وكل ما سبق كان يصادق على ثلاث حملات، اثنتين منهما في البلقان بين عامي 1995 - 1999 وواحدة في أفغانستان بين عامي 2001 - 2002.

وبكل واحد من تلك المناسبات، كانت قوات "النااتو" في الفترة الواقعة ما بين عامي 1995 و1999، وبلاشتراك مع القوات الأمريكية في عامي 2001 - 2002، والذي جاء على شكل سيطرة تامة من قبل السلاح الجوي وذلك كما حصل في العراق عام 1991.

ولكن في حرب العراق عام 2003 كانت الكتائب العسكرية المركزية في العراق في الجيش كانت تتحرك بسرعة، وبشكل مزدوج بين القوات الجوية والأرضية، ومن مدينة البصرة في الجنوب إلى العاصمة بغداد، ومع الدور الرئيسي في القتال الذي فرض مبدئياً على الجيوش، بينما كانت بعض مكونات تركيبة العجز الإستراتيجي ما تزال محافظة على الفصل بين العمليات الجوية، والملاحظ هو محاولات تقسيم القادة المهمين بالعراق، ولكن هذه المرة، كانت القوات الأرضية هي التي تسعى إلى السيطرة على الخصم من خلال إيقاع مطلق والسيطرة على اتخاذ القرار في ميدان المعركة، فكانوا على نفس الدرجة من النجاح كما كان قد فعل أسلافهم من قبلهم عام 1991، والذين كانوا قد أشاروا إلى صلة أوسع بين الأفكار العظيمة للعجز الإستراتيجي مما تم الاعتراف به مسبقاً من قبل النقاد. ولكن، ومرة أخرى، يجب مراعاة الاتجاه السياسي للإستراتيجيات، وربما تكون - في بعض المناسبات - هي القضية التي يكون فيها التخطيط العسكري ناجحاً أكثر من اللازم، بالتحديد، ربما في حالة العجز الإستراتيجي.

كان الاجتياح النازي للاتحاد السوفييتي في عام 1941 قد أمّن صورة مسبقة لهذا التناقض الموجود وكان ذلك أيضاً - ولاحقاً - مُشْتَبَهاً في العراق في عام 2003. كما أن ذلك قد لوحظ في محور الأحداث أيضاً بالحرب الخاطفة في بولندا، هولندا وفي فرنسا وذلك في بداية الحرب، حيث كان الألمان في بادئ الأمر قد قاموا بمسح مناطق وأقاليم الاتحاد السوفييتي.

ومن بين الأمور الأخرى، فقد كان النازيون قد دمروا البنى التحتية للقوى الجوية الحمراء (السوفيتية) وذلك بتدمير القواعد الجوية والمصانع في موسكو. وقد جاءت الطبيعة المميزة لهذا التدمير كان لتخلق مشاكل غير متوقعة للقيادة السوفيتية (وللافتواف).

لكن، على الرغم من أن القوى الجوية الحمراء قد سُحقت بسرعة، وعلى الأرض، فإن العديد من موجوداتها القيّمة، بما فيها طيارها المدربين قد نجوا. ومن حيث تحليل "مركز الجاذبية"، فإن قضية الطيارين الذين قتلوا تعتبر هي الأكثر أهمية، بل وأكثر كلفة، وأكثر استهلاكاً للوقت والموارد من القواعد والمصانع والطائرات.

وهكذا، وبعد عدة سنوات، ومنذ أن توقف تقدم النازية، وعندما كانت الطائرات الحديثة تتدفق من المصانع السوفيتية، والتي كان قد أعيد بناؤها بشكل خارج عن خارج السيطرة الألمانية، وهؤلاء الطيارين أنفسهم، تمكنوا من العودة إلى الصراع في نهاية المطاف، بل وتأكيد هيمنتهم. ولكون الغزو الألماني كان محمياً، ولكون الطيارين السوفييت كانوا قد قُتلوا في حرب استنزاف في السماء، فلم يكن لهذا أن يحدث من جديد. وقد تكررت ذات التجربة بعد اثنتين وعشرين سنة في العراق، ولكن بشكل مختلف هذه المرة.

كان انتصار الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة سريعاً وشاملاً، وكان ذلك الائتلاف - بقيادة الولايات المتحدة - قد أدى إلى انتصار حملات الجيش والتي انتهت بعد خمسة أسابيع فقط، حيث تكبّد جيش العراق أضراراً مادية قليلة نسبياً ذلك لأن عدداً كبيراً من جنود "صدام" كانوا قادرين على الهرب. ولاحقاً إلى الانضمام إلى

قوى التمرد، والتي - وبخلال عدة أشهر - تحولت قوى التحالف ذات النصر المبدئي إلى جيش احتلال مكروه بشدة، وهذا ما دفع العراق إلى حافة الحرب الأهلية. ومن جديد، كان الشلل الإستراتيجي ناجحاً وبشكل كبير. كان من الممكن أن يكون سهلاً، وفعالاً غير أخلاقي للقناعة بأن الإستراتيجية العسكرية كانت أقل كفاءة، وذلك كحملات الاستنزاف التي خيضت في الحرب العالمية الأولى والثانية، والتي حطمت قوى العدو في وقت قصير، حيث كان النصر قد تحقق. ولذلك، فقد كان يجب أن يطبق هذا التكتيك في عام 2003.

يعتبر النصر السريع ومنخفض التكاليف من حيث التعريف نصراً جيداً. وهذا ما حدث مع النازيين في حربهم على السوفييت عام 1941 حيث كان من الثابت هو أن الحرب الخاطفة ضد الاتحاد السوفييتي جاء قريباً من الانتصار وإن بشكل مؤلم، ولكن لولا صمود السوفييت الذين نجحوا في لم شملهم، لكان دور طياري القوى الجوية الحمراء قد اعتبر غير موضوعي.

عندما اتخذ القرار لغزو الاتحاد السوفييتي، وأُعطى المدى للقوات الألمانية التي نُفذت اجتياحها للحدود وعلى جبهات أخرى، ولكن للمقاومة بسرعة على نصر في الشرق، رغم أنه لم يكن مبرراً فقط ولكنه من المحتمل أن يكون ضرورياً آنذاك. ولكن في المقابل، لا يجب أن يكون هناك أي نقد مصنوع من التحالف العسكري المذهل الذي قاتل بالتحالف مع قيادة الولايات المتحدة في العراق في 2003.

كانت المشكلة تكمن في أنه كان هناك فشل في إدارة الرئيس "جورج دبليو بوش" لمصالحة نهايات الولايات المتحدة المطلوبة السياسية (الديمقراطية في العراق، وبعد ذلك الشرق الأوسط الأوسع) بالطريق المختار (الاحتلال) ووسائل (قوات مسلحة).

وتبعاً، فقد ظهرت تلك المشكلة بسبب تأريخ جهل إدارة "بوش" بالشأن العراقي بشكل خاص وبالثقافة الإسلامية عموماً، وبسبب أي عيوب إستراتيجية عسكرية. وهكذا، كانت الخاتمة التي نحن يجب أن نسحبها حول المليشيات والشلل الإستراتيجي في هذه المرحلة بأن البذرة المطلقة الذي يمكن لمفهوم الإستراتيجية أن تعطي النتائج من خلالها وتزيد من الأولوية القويّة لصانعي القرار، والذين لم يكونوا

ينوون اتخاذه من قبل، ولا يريدون إنجازها، وتلك الحالة تدلّ عليها، ناهيك فيما يتعلق بالوسائل والطرق المختارة.

التخطيط على أساس التأثيرات:

إنّ مسعى الشلل الإستراتيجي يعتمد على المفهومين المكملّين، تخطيط أساسه تأثيرات محدودة، وهذا ما يحدث أثناء حرب مركزية، مثله في ذلك مثل العديد من الأفكار المرتبط بالإستراتيجية، ولا جديد بالضرورة، ولكن كلّ ذلك قد أنعش بظهور تقنيات جديدة.

منذ منتصف التسعينيات، تم تبني السياسة الإستراتيجية كالاسم الأول لعلم المنهج الذي يكون فيه التأثير المطلوب لأيّ عمل، بغض النظر عن مقياسه، بحيث يجب أن يميّز قبل ذلك العمل المبدوء، وبعد ذلك ينسّق بلجنته المالية المرتبطة.

وقد كان واضحاً، من أن الزعماء كانت لديهم عادة نتيجة معيّنة في العقلية الإستراتيجية، وذلك عندما طوّروا الإستراتيجيات، وبدؤوا طرق العمل. ولكن، إذا كان لتأريخ الحرب والعلاقات الدولية أيّ دليل، فنحن قد نستجوب المدى الذي فيه العديد من صانعي القرار، والذي، في الوهلة الأولى، يحدّد مكان ولاياتهم المطلوبة ضمن الظروف الإستراتيجية السائدة العامّة.

وعلاوة على ذلك، يبدو بأنّه في أغلب الأحيان أيضاً، وبسرعة، أنه كان هناك ميل للاتّجاه إلى التطبيق الأقصى للقوة كوسائل مفضّلة في حين تنوي الإستراتيجية أن تخاطب عيوب ذلك المنطق وهكذا، فإن تساوي خلفية فحص النواحي الإستراتيجية، ناهيك عن الإيضاح الذي يزوّد السلسلة ثقافية مشتركة في الدراسات الإستراتيجية، ويعني المفاهيم الذي تتشكّل فيه القدرات العسكرية الحالية أو الصاعدة لتلك المفاهيم، وذلك بدلاً من الجهة الأخرى.

وفي هذه الحالة، فقد كان المحفّز الفلسفي بمثابة القابلية التكتيكية للإستراتيجية.

ومن خلال الدراسة الإستراتيجية، فإننا سرعان ما سنكتشف خفايا استخدام الإستراتيجيات في كل من الحرب العالمية الثانية، والحرب الأمريكية في الهند

الصينية، لكنها وصل إلى مرحلة النضج فقط في التسعينيات، وذلك عندما شملت حوالي 9 ٪ من كل الذخيرة التي أنفقت من قبل القوات الجوية الائتلافية أثناء الشلل الإستراتيجي لعملية عاصفة الصحراء في 1991 بحيث وصلت إلى نسبة 70٪ أثناء عملية غزو العراق في عام 2003.

لقد كشفت التوجهات الإستراتيجية ذلك الاتجاه عن الأعداد الواضحة والنتائج بعيدة المدى. والذي يعبر - للمرة الأولى - على مقياس كبير وثابت، وإذا كان لا بد للهدف أن يميّز، فهو يمكن أن يضرب بشكل بارز، ولكنه - في الماضي - فقد كان الخطأ النسبي في تحقيق الإستراتيجية قد حث على استخدام أسلحة الدمار الطبيعي للأهداف، وذلك بالمقارنة مع ما حدث في الحرب العالمية الثانية حيث كان يستخدم أكثر من 9000 قنبلة لإزالة هدف نظري.

ولذلك، فإن الإسراف من الناحية التقنية قد استخدمت في تنفيذ الهجمات الحاسمة وباستخدام أنواع الأسلحة التي استعملت (قنابل متفجرة ذات قوة كبيرة) وكانت العقلانية بشكل ثقافي خام تكمن في حقيقة واحدة فقط، حيث يمكن جرّاء استخدام قنابل من ذلك النوع إحداث نفس التأثير الآن بالمقارنة مع الحرب العالمية الثانية، حيث استخدمت قنابل (غير موجّهة) جديدة في قابلية الطلب الأول.

لكن ضرب الأهداف كان قد ظهر بالضبط في نقطة البداية العملية للحرب، والتي استخدمت فيها قنابل تكتيكية / لديها قابلية تقنية ترجمت إلى علم منهج للكفاح من أجل الحرب والتخطيط لكل الخدمات التقليدية المرافقة، والذي لربّما كان له إمكانية اعتناق - ليس فقط النشاطات العسكرية - ولكن من نظرة الدولة إلى الأمن.

لقد جاء الاختراق التصوري بالإدراك البسيط، ولكن القوي قد أعطى فرصة بأن الهدف يكون في توجيه ضربة دقيقة، ولكن هل كان ذلك الهدف بحاجة إلى أن يحطّم؟.

كما ويمكن أن يكون من غير الملاحظ بشكل أكبر، الأثر النفسي وحتى بتدرّج السلاح إلى الهدف وإلى أهداف الحملة النهائية؟.

وبكلمة أخرى، هل يمكن أن تُحسّن الأوضاع المنجزة بتفنيدها ما قاله كخبير الإستراتيجي "كلوس وتز" على النهايات والوسائل، وعلى الحرب كسياسة؟ إن استهداف الوسائل الإلكترونية في بغداد في عام 1991 يزود دراسة سيرة كلاسيكية للإستراتيجية على المستوى التكتيكي. فبدلاً من أن تُحطّم شبكات الكهرباء بقنابل متفجرة قوية، والأسلحة المستعملة الأخرى لقوات الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة، فقد قامت الولايات المتحدة بتوزيع مئات الآلاف من الألياف الكربونية القصيرة لمولدات ومحولات تتفاوت فترات خدمتها من ساعات إلى أيام، وذلك بالاعتماد على الطلبات السائدة، ومنذ ذلك أخذ العراقيين بإزالة الألياف.

ومنذ ذلك الحين، وبنفس المبدأ، فقد ازداد التحفيز على بحث وتطوير الأسلحة المرنة جداً لكي تسهّل مسعى المدى العريض، ومقياس التأثيرات التي تتضمن الأمثلة كالرؤوس الحربية التي يمكن أن تدرّج فوراً قبل الإطلاق للحصول على كثافة متفجرة معيّنة؛ وأسلحة غير قاتلة؛ كالرؤوس الحربية الخاملة والأسلحة المصغرة التي تسمح لإحداث تأثيرات أكبر لكلّ جدول مهمّة.

وهكذا، فإنّ الهدف الذي يدرك التأثير، قد خلط الظروف السائدة، بدلاً من قبول دمار طائش جداً لكلّ هدف، إذ إنّه من المعقول القيام بالمحاولة لإحداث تأثير بعيد، على كلّ عمل تكتيكي اسماً، ثمّ في إحساس أكثر لتبني نفس النظرة إلى أهداف الأمن القومي ولتخطيط وإجراء الحملات العسكرية.

وفي السياق، فقد جاءت الإستراتيجية لتعرّف فلسفة معينة للأمن القومي، وهكذا يميّز المفهوم من التطوّرات الأخرى مثل ما تسمّى بالثورة التقنية العسكرية وشؤون الثورة العسكرية الذي يعرف كتقنية بدون مذهب، والتي كانت أحادية البعد.

لقد أعطت تلك الحروب في النهاية تعارضاً في الرغبات، وقد كان حتماً تقريباً بأنّ هذا الاهتمام المكتشف ثانية، هو بالضبط ما أدى إلى ارتباط أعمال بالنتائج المطلوبة التي ستمتدّ:

- أولاً: إلى كلّ مستويات العمليات واتّخاذ القرارات من الوضع التكتيكي إلى الإستراتيجي.

• **ثانياً:** إلى مسعى إدراكي، بالإضافة إلى التأثيرات الطبيعية.

لم يكن ذلك صدفة، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع مستويات التفكير الإستراتيجي، والذي وازى نقاش تنشيط عقل الحرب، وربما كان أفضل باستعمال جنود البحرية الأمريكيين في الثمانينيات لنظرية "جون بويد" على اتخاذ القرارات التنافسية في ساحة المعركة.

وفي الحقيقة، فإن نظام حلقات "بويد" للإستراتيجية - والتي سبق شرحها - "تصبح في الداخل دورة اتخاذ القرارات ضد العدو، والتي أصبحت إشارة للتأثير المعاصر لهذه المجموعة من الأفكار.

إن الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الثانية في العراق في عام 2003 يصور أنواع مختلفة لمستويات الإستراتيجيات بشكل عملي. حيث يتعلّق المستوى الأول بنظرية الولايات المتحدة إلى ضمان سيطرة الجو، كنتيجة تقليدية أنجزت من قبل لتحطيم قوة العدو الجوية في الجو وعلى الأرض.

وفي هذا الوقت، على أية حال، سيكون العمل متسقاً مع مفهوم الإنجاز المعرف بتأثير العناية، وينفي النظام الدفاعي الجوي العراقي لتسهيل الاستعمال غير المعرقل من الجو بالقوّات الصديقة - نسبياً - وبجهد وجه نحو تحطيم الطائرات العراقية وإسنادها.

إن فكرة الثورة التقنية العسكرية ترتبط بخطط الحرب الباردة الأمريكية عموماً لمعادلة أعداد الاتحاد السوفيتي الساحقة بالتقنيات المتقدمة التي سهّلت ضرب العمق وكذلك في تنفيذ الضربات الصارمة. كما أن تعبير الثورة في الشؤون العسكرية تحيط بأيّ مجموعة جديدة من التقنيات والمفاهيم الإبداعية، مثل ظهور الحرب الآلية في الثلاثينيات، ومن الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية في الخمسينيات من القرن العشرين، حيث تم إبطال البناء التحتي بدلاً من ذلك، والنظام الدفاعي الجوي العراقي، وذلك من قبل نداءات التخطيط الإستراتيجي المضبوطة والمرتبطة، بما في ذلك الردع واندحار القوات العراقية في الجو في عام 1991، كما في عام 2003 حيث ربّب طيارهم للبقاء على الأرض.

ولذلك، فقد كانت الضربات الانتقائية صعبة ضدّ عقد القيادة والسيطرة الرئيسية (إذا كان الطيارين ليسوا في حالة تأهب ومقطوعين حيث لا رادار للتوجيه، ولا اتصالات فعالة، حيث تعتبر هذا من غير المحتمل) وكذلك الضربات الناعمة الانتقائية (بحيث تدخل بيانات خاطئة للعراقيين وتخريب الأنظمة، وزرع فيروسات الحاسوب المنتشرة) ويعتبر ذلك اجراءً بارزاً حيث أطلق العراقيين أكثر من 1600 قذيفة أرض - جوّ، وحوالي 1200 هجمة مدفعية مضادة للطائرات ضدّ القوات الجوية الائتلافية، لكنه أسقط فقط سبعة طائرات، مما تشير تلك الأعداد إلى تخبّط نظامهم الدفاعي الجوي بشكل كبير، أما الميزة الثانية، فقد كانت تكمن في الرشوة الناجحة للمخبرين عن الضباط العراقيين الكبار للاستسلام بدلاً من المحاربة، وكذلك دور المعلوماتية الهام كما يجب أن يكون الأمر واضحاً من المناقشة السابقة حول الفجوة القابلة للتطبيق بأي مستوى من مستويات النزاع، وبأنّ تسهّل تطبيق الحد الأدنى، مقابل الحد الأعلى، أو التطبيق المفرط للقوة.

وعلاوة على ذلك، فهو يعرف خاصية التكتيك الإستراتيجي تلك، ودائماً، سيكون هو الهدف الضمني من نشاط المحاولة لتحويل المكسب التكتيكي الفاعل إلى مكسب إستراتيجي.

تكمن الخطوة الأساسية في تطبيق نظرية التكتيك الإستراتيجي المشتقة من الأمن، وله أن يبرئ الفهم فيما نحن عليه، ولا يعني متى نتحدّث عن تأثير التأسيس كهدف، والذي نتمنى أن يولد ذلك من مجموعة الأعمال.

بغض النظر عن النوع ومدى التأثير الذي قد نتمنى إنجازه، إذا كنا ننشد النجاح، ثمّ، في شروطنا، نحن كُنّا سنريح. وللتذكير: يعتبر الانتصار مفهوم نسبي، في حين أن التفسير المنفتح من التعبير يحتمل أن يكون مفيد جداً، لأنه سيولّد الكثير من الخيارات ويشجّع على التفكير المرن بطبيعته، حيث سيكون من المحبب تطبيق التكتيك الإستراتيجي كمطلب لفهم عميق لثقافة المعارك، والمجتمع، والاقتصاد، ونظام الحكم، والمعارضة والتي بمجموعها ستشكل قيمة أعظم على مجموعة التحليل ونشر المعلومات.

ولذلك، فإن هذه العملية يجب أن تتضمن قياس تأثيرات ما بعد الحدث، والتي أدت من حيث النتيجة إلى تحقيق الهدف المطلوب، ودمج تقدير التأثيرات المعارضة، كوضع متميز، كما كان قد مرّ معنا، وهذا يعني بأنّ تطبيق الحملات أو مستويات مماثلة لها سيتطلب امتلاك درجة إستراتيجية معينة في الوقت الحاضر وذلك من قبل عدد قليل جداً من الأمم أو المنظمات. كما أن المكونات الضرورية يجب أن تتضمن أناساً ممتازي التدريب، مع أفكار جيدة، وأجهزة متقدّمة، وكلّها مدعومة من قبل اقتصاد متين وقاعدة بحث وتطوير أصلية قوية.

على الرغم من قوة المسعى أعلاه، والجهود المبذولة لتقرير التأثيرات المطلوبة بالدقّة المتوخاة فستبقى إلى درجة أعظم أو أقل عبارة عن علم غير دقيق. وعلاوة على ذلك، فكما أن الحالة بكلّ شكل من أشكال الإجبار، فسيكون التطبيق سكوناً تفاعلياً.

وبكلمة أخرى، فإن أيّ تأثير نتابعه قد يسبّب ثانياً إلى نتائج غير متوقّعة أو غير مقصودة، وإلى تأثيرات طلب ثالثة، ربما تكون ضمن نظامنا الخاص، بالإضافة إلى ذلك قدرات العدو، والنتائج النهائية التي منها يمكن أن تكون النتائج أسوأ بشكل أكبر بالنسبة لنا من قبول الوضع الراهن قبل النزاع. ويعتبر هذا من الأعمال القسريّة المؤثرة، لكن التحذير ما زال من الضّروري أن يصوّت.

قد تُعرّف التأثيرات المطلوبة بالأوصاف التي تحدّد مكانها ضمن واحد أو أكثر من المجالات المعلوماتية والإدراكية والطبيعية. فعلى سبيل المثال، قد يتطلّب من دفاعنا إمكانيات أكبر لكي على يجبر أن يكون قادراً على أن يشكل طريقة تأثير على بيئتنا الإستراتيجية؛ وعلى الإبادة كتأثير طبيعي متطرّف؛ والردع كمجموعة التأثيرات الطبيعية والإدراكية؛ بحيث تتلاعب بمجموعة التأثيرات الإدراكية والمعلوماتية.

وهكذا، فإن أيّ تطبيق عقلاني في مثل هذا التوجيه سيؤدّي إلى قوة متميّزة تنظّم الاستنتاجات لكلّ تأثير مطلوب بما فيها طريقتها المرتبطة. من المهم تقدير أيّ تأثيرات مطلوبة فورية أو قصيرة الأمد بحيث يجب أن تولّد

بتركيب قوتنا الحالية، أو بواحد ممن يمكن أن تجمّع بسرعة؛ لذلك، يجب علينا أن ندير التهديدات الصاعدة غير المتوقّعة حيث من المحتمل إيجاد قابليات دفاع مناسبة.

على الرغم من وجود مشاكل متأصلة في الاعتماد على القابليات التي اشتقت من الأجهزة مثل الطائرة الهجومية والسفن الحربية والدبابات التي لا يمكن أن تمكث أكثر من عشرين سنة من مفهوم الخدمة الفاعلة، ولكنها يمكن نموذجياً في البقاء في الخدمة لثلاثين سنة وأكثر.

ولكن ذلك النوع من الإطار الزمني سيرى نوبات مثيرة وغير متوقّعة بالتأكيد في تصوّرات التهديد، ليس في الأحداث الغير متوقّعة مثل النهاية المفاجئة للحرب الباردة، بل في الظهور المفاجئ لتنظيم القاعدة، وتدفق المهاجرين غير الشرعي الجماعي بعد الكوارث الطبيعية.

تلك الإمكانيات تشير تبعاً إلى إمكانية الإستراتيجيات التي تقيّم التأثيرات غير الحركية الإدراكية فوق التأثيرات الطبيعية، السبب أن يكون ذلك المشكّل أقل من المحتمل للاعتماد على أجهزة التراث وعلى الأرجح لاستغلال ممارسات ديناميكية.

إن مثل هذه الوسائل والطرق غير التقليدية لربّما أيضاً تزيد فرصة قرار النزاع السريع بالإصابات الدنيا والدمار الطبيعي. فعلى سبيل المثال، عمليات المعلومات تقوِّض ثقة نخبة المعارضة وتشجّع على عمليات الارتداد، ويخترق أنظمة قيادة وسيطرة العدو والتضليل وانتشار فيروسات الحاسوب. وهكذا، فإنها ستعود بفائدة متزايدة في السنوات الأخيرة.

وعلى خلاف التأثيرات الطبيعية التي بشكل ثابت تقريباً تتطلّب انتشار القوات ومخاطرة الحياة الصديقة، والتأثيرات الإدراكية التي يمكن أن تتابع من ضمن قاعدة معينة، وربما حتى في الوطن، وللفترة الممتدة، مع أيّ خطر إلى المنفّذين.

قد تحتاج بديهية الحجّة السابقة بأنّ الموقف المختلف بشكل جذري قد يحتاج إلى القابليات التي ولدت حالياً بالتراث المناسب لإيجاد أنظمة أسلحة، وقد أعطى ذلك

الزمن الطويل جداً، والذي ارتبط بالأنظمة الرئيسية في أغلب الأحيان مثل السفن والدبابات والطائرات وبشكل عدائي إلى فلسفة التكتيك الإستراتيجي. من بين المبادرات المطلوبة لتحقيق نتائج إستراتيجية هو في فحص نموذجي سريع واستملاك شريحة حالية تكون الأكثر عصرية. كما أن اختيار جدول معين لنموذجية سريعة يتضمّن درجة الخطر التقني، ويمكن أن يؤدي إلى اتهامات المحسوبة من الشركات التي لم يتم اختيار منتجاتها، وتبلغ شكل من أشكال المعاملة التفضيلية.

لكن، على أية حال، فإذا كانت هناك إمكانية قوية لجدولة ذلك، ولمنافع تحويل الوقت على شبكات الإنترنت من قبل، لربما قدرت بعشرة سنوات، إنما تبرّر مواجهة تلك الأنواع من القضايا. في حين أن تقديم جداول للشرائح المنفصلة بدلاً من الطريقة التقليدية للتسليم المستمر للطلب الكلي والذي يمكن أن ينقص أيضاً، ولذلك لا بد من وقت لجعل جزء القابلية للمنتج، بتخفيض الجهد المرتبط بامتلاك البدء بالتمويل الجديد، بحيث يستعدّ ويجري دورات تدريبية جديدة، ويطور مفاهيم العمليات. وهكذا، فإن المبادرات الأخرى المطبقة - التي تسهّل عملية الإنجاز - تستعمل لدى العديد من قوات الدفاع الآن، وكذلك الإعلان التجاري من الاستملاك كحلول جزئية وغير مباشرة ومبكرة إلى مشكلة أنظمة التراث. كما أن علم الإنسان الآلي، والطائرات بدون طيار، من بين الأشياء الأخرى التي تخفّض الحاجة للمواد الغالية، وللمشغلين، مثل الطيارين، والحرب الرئيسية والضباط، وممثلي المجموعة الأخرى لظهور الخيارات. لا يجب أن يكون تحدي ترجمة نظرية التخطيط على أساس التأثيرات إلى نموذج عملي وبشكل يقلّ من تقديره. فهو سيكون متطلباً جداً. وهناك نقطتان ذواتا علاقة هنا وهما:

• **النقطة الأولى:** بأنه، وبسبب طبيعة التكتيك الإستراتيجي، فإن أيّ تطبيق واسع للتقنية سيتطلب فهماً عميقاً لثقافة المعارضة، والمجتمع، والحكم، والاقتصاد، والمهارات التي ما كانت واضحة، خصوصاً في أغلب الحملات العسكرية أثناء النصف المنصرم للقرنين الماضيين، بغض النظر عن الذي تضمّنته.

• **النقطة الثانية:** إن أيّ تأثير فوري قد يسبّب ثنائية نتائج غير متوقّعة، أو غير مقصودة من حيث متطلبات التأثيرات، وربما ضمن نظامنا الخاص بالإضافة إلى ذلك قدرات العدو، ولذلك، فإن النتائج يمكن أن تكون بشكل أسوأ بالنسبة لنا، من قبول الوضع الراهن قبل النزاع. كما أن بعض دراسات السيرة قد تساعد على تصوير تعقيدات التكتيك الإستراتيجي المتأصلة.

كانت التكتيكات الإستراتيجية قد مورست بشكل خاص تقريباً على شكل عمليات جوية هجومية، وعلى أهداف مختارة مسبقاً، وكانت ستشهد نتائجها الكثير من القتل الصعب المتفجّر وفقاً للأسلحة المستخدمة.

وهكذا، فإن اختيار الأهداف الصحيحة وكذلك الأسلحة المناسبة، يعتبر مهمّة عالية التخصّص ويمكن أن تكون معقّدة، لذلك تبقى عمليات الضربة إحدى الخيارات السهلة الانقياد والأكثر رغبة في الاستخدام. لكن، فعلى الرغم من هذا، فإنه، وضمن المدى الكامل للإمكانات التي يمكن أن تتمدّد إلى حدّ كبير نحو أبعاد أكثر بلادة من التأثيرات الاجتماعية والإدراكية.

إضافة إلى ذلك، فقد تكون النتائج المباشرة للهجوم الحركيّ من بين الأسهل للقياس، ويعتبر ذلك ضرراً طبيعياً وفي أن يكون أكثر إلحاحاً بشكل واضح. بينما، وحتى ضمن هذا النموذج البسيط نسبياً، فإن هناك مخاطر محتملة. على سبيل المثال، القيام بضرب نظام الطاقة الكهربائية للعدو، والذي قد يقضي على صناعاته الحربية، لكنّه لربّما أيضاً يقطع قوّة إلى الخدمات الإنسانية مثل المستشفيات، وإمدادات المياه التي يمكن أن تحرق قانون النزاع المسلّح، مما قد يؤدي إلى خلل كبير. ولذلك، سيحاول مخطّطو الحملة المؤهّلين أن يتوقّعوا تلك الأنواع من التأثيرات الثانوية، لكن التجربة تقترح بأنّ الحرب يمكن أن تكون خياراً غير محتملٍ أبداً للتخلص من ضبابية نظرية "كلاوس" كلياً.

المنافسون، المتكيّفون، المعقّدون:

في هذه الفقرة، سنحاول أن نستهدف البعد الإنساني مباشرة من الحرب وذلك في مواجهة مصفوفة المخططات المعقدة التي لا هدف لها سوى تحقيق ما وجدت لأجله،

وسوف نبدأ من محاولة تصويب ردود صانعي القرار.

تعتبر تركيبة البشر معقدة بشكل فطري وعلى الأخص فيما يخص بالتكيف، ذلك لأنها تخضع لمجموعة من العوامل العاطفية والثقافية، والتي تضمن بأننا لا يمكننا أبداً التوقع بالثقة المطلقة، خارج أيّ دورة ردّ فعل عمل. فالمجابهة التي جرت بين أستراليا وأندونيسيا في عام 1999 على التدخل العسكري المخطّط حول "تيمور الشرقية" والتي حوّلت الأمم المتحدة التدخل تحت قيادة قوة الدفاع الأسترالية، وهذا ما أثار الكثير من الحيرة.

تعتبر أندونيسيا جارة أستراليا الأكبر والأكثر أهمية، وبسبب عدد سكانها الكبير، والثقافات الواسعة المتضاربة، والنظام السياسي العصبي أحياناً في أغلب الأحيان، وهو الأمر الذي تم إدراكه من قبل الأستراليين. وقد تطور ذلك إلى تخوّف أمني. ومن أجل هذا، صبّت الحكومات الأسترالية المتعاقبة مصادرها لتطوير برامج استخبارات تستطيع تزويد فهم متطوّر عن تحركات الأندونيسيين، ومعتقداتهم، وتصرفاتهم، بهدف دراسة معظم الأحكام فيما يتعلق برّد فعل أندونيسيا المحتمل إلى حالات الطوارئ المختلفة.

ولكن، على الرغم من ذلك، وطبقاً للتقارير غير الرسمية، فعندما هبطت قوات الأمم المتحدة في "تيمور الشرقية" فقد كان لدى كبار المسؤولين الأستراليين فكرة صغيرة عن التأثير الذي قد يسببه التدخل.

هل سيتعاون ضباط الجيش الأندونيسي، وحكومتهم مع الأمم المتحدة، أو أنهم سيلجؤون إلى سياسة العاطفة والهجوم؟

وقد لاحظوا أن ميثاق الأمم المتحدة، كان بالكاد واسع التأثير، حيث كان يمكن أن يكون أكثر جدية بالنسبة لأستراليا.

وهكذا، فلا بد من إيجاد محاولة جيدة وضمنية لفهم الآخر، وبشكل واثق، ناهيك عن احتمال تطور الأحداث والتأثيرات غير المحسوبة، وقد تم استنتاج كم من المفيد وجود تخطيط مماثل بحيث يكون لدى المتنافسين معرفة نسبية قليلاً حول البنية المعقدة لبعضهم البعض.

إنّ دراسة السيرة الواضحة هنا هي احتلال العراق بقيادة الولايات المتحدة في عام 2003 الذي كان الرئيس "بوش" وإدارته يجهلون الديناميكات الثقافية والتاريخية في العراق، والتي أطلقت العنان للتأثيرات المتتابة الهائلة وغير المتوقّعة.

ولكن الواضح أن المسؤولين الأمريكيين كانوا يتوقّعون - بعد نصرهم العسكري الحاسم على ما يبدو على جيش صدام حسين - تفكك العراق اللاحق والانهيار نحو منحدر التمرد والحرب الأهلية تقريباً، وهو الاحتمال الذي جاء بمثابة النتيجة النهائية التي كانوا هو سببها حيث جاءت الأحداث اللاحقة وهي تحمل المعادة لحكومة ثيوقراطية محافظة إلى المصالح الأمريكية.

وهكذا، فقد صدقت مقولة وزير الخارجية الأسترالي السابق "بيل هايدن" حين تحدث عن النتيجة غير المقصودة!

والخلاصة، ففي الوقت الحاضر، فإن عرض أساس التأثيرات يعتبر من الأمور المعقّدة والصعبة للغاية. ولكن لا نستطيع هنا أن نتهم بأن التكتيك الإستراتيجي كان فاشلاً بل بالعكس، فإن فكرة تخطيط أعمالنا حول المعرفة بطبيعة الأشياء، قد يؤدي إلى التأثيرات المطلوبة، وجميعها تقع ضمن حدودها الطبيعية والإدراكية، مقابل الممارسة الروتينية لسياسة تحطيم الأهداف، ولذلك فإنها تتقى في مستوى جيد وبشكل واضح.

على أية حال، فمن الضروري أن نكون مدركين لتعقيدات التكتيك الإستراتيجي للمضي وفقاً لذلك. وتبرز في هذه المرحلة المبكرة، نظريتان حول استغلال التقنية حيث تبدوان معقولتين، ذلك لكون إحداهما نظرية، والأخرى عملية.

بالقدر الذي يتعلق الأمر بالنظرية، والتخطيط للتأثير، فإنه يجب - وببساطة - أن يعتبر ذلك كحالة عقلية. وحيث أن كلّ تخطيط ينحو منحى التكتيك الإستراتيجي يجب أن يجري ضمن تركيبة من الوسائل التي تحمل طرق النهايات، ويجب أن يبدأ مع تصميم التأثيرات المتطلبة، وهنا من الممكن أن تبدأ أعمالنا، وضمن التأثيرات التابعة وغير المرغوبة.

باستعمال هذه الطريقة، يمكننا أن نتوقّع - إلى حدّ معقول - بدء العمليات مع

فكرة أوضح إلى حيث نريد الذهاب، وهكذا نستطيع بلوغ الهدف المنشود، وأنواع الوسائل التي يجب أن نستعملها.

وكما يحدث، فإن دليل مجالات الدراسات الإستراتيجية ومناهج كلية الأركان العسكرية تشير بأنه، وضمن قوات عسكرية متقدّمة على الأقل، فإن ثمة استحقاقاً للتفكير من ناحية التأثيرات بدلاً من الدمار، أو الاستيلاء على حصّة من الأرض، أو من الاستنزاف، وهكذا وبقدر ما يتعلق الأمر بالممارسة، فإن التكتيك الإستراتيجي يجب أن يسمح للتطور من خلال خطوات بسيطة نسبياً، وهذا الحدّ يعتبر تطبيقاً ناجحاً جداً لعمليات الضربة المخطّطة مسبقاً. في حين أن "الفوريون" يريدون تأثيرات حركية أولياً، ومن ثم ضربة دقيقة يمكن أن يتم توقع نتائجها - إلى حدّ معقول - أثناء مرحلة التخطيط، ونتائج الضرر الطبيعي التي يمكن أن يكون مدروساً عموماً بعد الحدث.

وبكلمة أخرى، يمكن أن نترك التقنية تأخذ مركز الصدارة، وحيث أن الطريقة، التي تريد أن تدير الديناميكية الغامضة عادة، هي تلك التي ميّزت العلاقة دائماً بين النظرية والتقنية. وهل النظرية تقود التقنية، أو العكس بالعكس؟

وبغض النظر عن الجواب الذي قد نفضّل، فإن العلاقة بينهما على ما يبدو هي علاقة تعايشية، وذلك بسبب التعقيد المتأصل لمكوّن النظرية، حيث يتجلى هنا اقتراح بأننا يجب أن نترك مكوّن التقنية شعورياً لكي يأخذ مركز الصدارة.

على سبيل المثال، يمكن أن تكون التقنية الحالية متكيفة وبسهولة لتحسين عمليات أساسها تأثيرات البيانات المرتبطة، وفي الوقت الحاضر، فإن تنفيذ ضربة ما، ومن ثم قياس تأثيرها فإن ذلك يتضمّن مهمّتين منفصلتين عادة، واللذان تفصلان في أغلب الأحيان بتأخيرات الوقت الهامة.

ولكن إذا كانت صلات البيانات قد تحوّلت إلى الأسلحة، فإن الموظّفين العاملين سيكونون قادرين على ملاحظة وقياس نتائج كلّ ضربة فور حدوثها، ويحسن بذلك قدرتهم إلى حدّ كبير للسيطرة على كلتا التأثيرات المطلوبة والفعلية.

هناك أيضاً مثلاً آخر عن خدمات الدفاع المنفصلة التي تكتسب تقنيات مشتركة

مثل الاتصالات وأجهزة الحرب الإلكترونية لتسهيل العمليات المشتركة. وبشكل ثابت تقريباً، فإن استخدام تلك الأجهزة سوف يحسّن التعاون بين فصائل الخدمة، والتي يمكن أن تمارس تأثيرها التنظيمي الإيجابي. وعندما تكون تلك الأجهزة تتعلّق بنشاطات المعلومات، حيث يكون التكتيك الإستراتيجي مرتبطاً. وباختصار، فإن بناء (التقنية) يستند إلى (النظرية) وإن التكتيك الإستراتيجي يقلل التعقيد والعوامل الإدراكية بينما يستغلّ المعلومات بشكل أكبر، وحيث أن العوامل التقنية سهلة الانقياد.

كما أن التكتيك الإستراتيجي قد أصبح معطى ضمن العديد من وسائل الدفاع المتقدّم، وأيضاً دوره في تطبيق دورة (النتائج الإستراتيجية) يبدو أن هناك ترابطاً قوياً بين (التكتيك الإستراتيجي) وعملية (النتائج الإستراتيجية) عموماً بما في ذلك مراحل توجيهها بشكل خاص.

لذلك، فقد أعطى التعقيد المتأصل للمحاولة في توقّع وقياس التأثيرات، التطبيق الثابت لدورة (النتائج الإستراتيجية) إلى (التكتيك الإستراتيجي) التي تفرض منطقاً مغايراً للمألوف في العرف الإستراتيجي.

إن التخطيط وحسن إدارة العمليات سيؤدي بالتأكيد إلى النتائج المرجوة. كما أن النتيجة النهائية للتقنيات ستزيد من استغلال القوة التصورية للعمليات، بينما في نفس الوقت تدير تقييدها العملية.

في حين يمثل النقيض الثقالي الوجه الآخر لتلك المسألة، حيث يجبر الفكر على التفكير بالقوة، والذي قد ينتج عنه أفكاراً جهنمية لخوض الحرب بشكل شرس، والذي مازال الأسلوب المتبع في العديد من الجيوش. وحتى في الحروب التي جرت مؤخراً، كالحرب الأمريكية في الهند الصينية والحرب العراقية الإيرانية، الخدمات التي كانت محضرة بشكل جيد جداً وبشكل مذهبي، انضمت إلى المعركة تقنياً بالهدف الأساسي لانطباق قوة على القوة، اعتماداً على كتلة وقوة نارية، ومن فوز خلال الاستنزاف. مثل هذا الموقف غالٍ جداً، مريب أدبياً، وتحديد ذاتي أصلاً. بالتباين، الذي يؤسّس تدفق المنطق بين النهايات، واللجنة المالية على

كل المستويات من تفكير ونزاع إستراتيجي؛ يكسر العدد الأصم لكن عقلية تطوير القوة المشتركة جداً التي فيها الجداول، بدلاً من التأثيرات المطلوبة، يستعمل لتعريف القابليات؛ ويسهّل استغلال الأفكار والتقنيات الديناميكية؛ ويزوّد فلسفة تخطيط أمن صمّم لمواجهة تحديات التهديدات الصاعدة بسرعة ويفتتم فرص عصر المعلومات.

شبكة الحرب المركزية:

يبدو أولاً أنّ مفهوم "الجزر" المستند بالنظام التنظيمي لحرب الشبكة المركزية واضحاً في أنّ هدف ذلك النظام هو أن يخلق النظام المستمر من المحسّسات والبنادق - تنفّس جوي سطحي، سطح ثانوي وأساسه الجو - حيث سيتبادل النظام المعلومات ذات العلاقة في المجال القريب، كما وتسهّل تصرّف العمليات الفعّالة جداً عبر كامل الشبكة.

وثانياً، تبدو الفكرة قديمة كالإستراتيجية بنفسها. وعلى الأخص حين أراد القادة وضع الترتيبات التنظيمية في المرتبة الفضلى والتي كانت لديها مآثر الاختلاف على النوعيات المنافسة في قابلياتهم المقاتلة المختلفة. وهكذا، هل يمكن لقائد من القرون الوسطى أن يستوعب جنود مشاته، وسلاح الفرسان، ورماة السهام هكذا في حال تم استدعاؤهم، حيث سيتوجب على كلّ عنصر أن يلعب دوره، وكيف سيتواصلون، وكيف يكونون جزءاً عظيماً من النتائج؟.

كانت الجيوش الحديثة تسعى دائماً لدمج دراسات الأسلحة التي تركز المهمة التي يجب أن تقرّر الطرق الواجب اتباعها لتكامل المعادلة بين القوات المدرعة والمشاة والمدفعية والاستطلاع والطيران، وذلك من أجل إحداث "تأثيرات مكملّة بشكل متبادل".

وكآخر تكرار لهذه العملية، فقد استخدمت وسائل التكتيك الإستراتيجي ذات التقنيات الحديثة القويّة، خصوصاً الحاسبات ووسائل الاتصال المتطورة، لإنجاز قفزة نوعية في التأثير.

إن السيطرة على وسائل التكتيك الإستراتيجي (استخبارات، مراقبة، استملاك

الهدف، الاستطلاع) تعتبر بمثابة المفتاح التقني للحصول على النتائج الإستراتيجية المرجوة، لأن النصر الذي يعرف أكثر يمكن أن يسيطر على اتّخاذ القرارات التنافسية على ساحة المعركة.

ففي نظام التكتيك الإستراتيجي المثالي، كأفضل واقع، يكون بمثابة المحسّس المناسب الذي سيعبر بالمعلومات نحو استهداف فوري لأفضل الأهداف، وكذلك باستخدام الأسلحة الأمثل وهكذا ظروف حيث تحتل البندقية مركز الصدارة هنا، والتي يمكنها أن تقوم بتحقيق الهدف عن طريق التمييز، وعلى الأخص من مسافات ليست بعيدة.

وهكذا، فبالقدر الذي تعمل فيه تلك الأسلحة، فلا البيئة، ولا أنظمة الأسلحة، أو الأمور الأخرى يمكن أن يلغي القلق الوحيد الذي ينجم عن تصميم الحصول على التأثير المطلوب في الطرق الأسرع، والأكثر كفاءة لأن التكتيك الإستراتيجي ينوى بطبيعة الحال خلق حالة من تحسين الوعي الموقعي، ويمكن عنصر السرعة من إحداث إيقاع ذا نتيجة ساحقة ويسهل تحقيق الأهداف والفرص العابرة. وهذا ما يدعى بالاستهداف الحساس للوصول إلى الطرف الآخر من الصراع، وكذلك في المسعى الأهم لتوليد تأثيرات سريعة، ضد أهداف عالية القيمة من أجل توليد الشلل الإستراتيجي.

يعتبر التزامن ذاتي الهدف بالنسبة للتكتيك الإستراتيجي هدفاً آخر يحد ذاته على الرغم من وضع المفردة التخصصية المزعجة لنتيجة التكتيك جانباً، لأن المفهوم السائد هنا كنتيجة لما سبق يمكن تلخيصه بمفردة واحدة وهي "الاستحقاق".

يُفترض أساساً أن تكون قدرة كلّ الحرب المتباينة تحارب عناصر قوة مشتركة بحثاً عن هدف مشترك. أما القدرة النفسية فسُتبنى على فهم مشترك من الهدف؛ على فهم مشترك للمعركة، وذلك من خلال الاشتراك بالصورة الفاعلة المشتركة؛ وعلى امتلاك التدريب والتقنية الضرورية.

في وقت مبكر من عام 2005 كانت قوة الدفاع الأمريكية قد بنت نموذجاً هندسياً معمارياً لتصور التكتيك الإستراتيجي الذي ارتبط بشبكة عالمية من

القيادة والسيطرة، بالإضافة إلى قابليات تحقيق النتائج الإستراتيجية. كما أن الأنظمة العديدة الأخرى قد ساهمت في مكاملة ذلك البناء، وقد أدخلت الإنترنت ساحة المعركة، وقد شملت بذلك مئات من الأنظمة القتالية، ومقاتلي الحرب والمحسّسات... إلخ.

لقد عرضت تلك العناصر الجديدة للتكتيك الإستراتيجي العديد من الارتباطات والطرق الأمنية المختصرة، وأتمتة القرار، وتحوّلت على ما يبدو لثوان زمنية قليلة لتحديد مكان وتمييز الأهداف.

وفي الحقيقة، فقد كانت الشبكة بهذه السرعة، تشكل العائق الأكبر إلى الاستدعاء السريع للأهداف، من قبل أسلحة الطيران التي تعتبر الأسرع في التصرف. وفي الوقت الحاضر، فقد يستغرق تحقيق الهدف دورة قياسية من عشر دقائق بدءاً من التعرف على الهدف وانتهاءً بتدميره.

لقد دفعت الإمكانية المثيرة ببعض المحللين فيما يتعلق بالتكتيك الإستراتيجي بانتقاء النموذج الذي يعرف إستراتيجياً. كما أن الفكرة الأبرز لدى هؤلاء المحللين هو كيف يمكن لجندي انفرادي أن يتمتع بفائدة اتّخاذ القرارات الساحقة خلال التدخل، وتحويلها إلى عناصر من المعلومات الفورية المتفوّقة، والمجهزة بالمحسّسات المتقدّمة والأسلحة الدقيقة البعيدة المدى، وقد يكون قادراً على اتّخاذ القرارات واتباع الإجراءات التي يمكن أن تأخذ تأثيراً إستراتيجياً.

تبدو الإمكانية بشكل بارز بالمقارنة مع الأعمال التكتيكية التي كانت في الماضي عبارة عن كتائب من جنود المشاة الفردية. وقد كانت الأمور البديهية، بالطبع، بأنّ نفس الجندي يجب أن يكون قادراً على تقادي الأخطاء الإستراتيجية، والعمل على تحقيق نتائج رئيسية.

ولكن ذلك كان يتحتم على القيادات تحديد النوعية الملائمة للجنود، وكما هو معروف من قبل مصطلحات المعرفة الإستراتيجية، وبراعة اتّخاذ القرارات، حيث يتطلّب ذلك تحسيناً هائلاً على المعيار التاريخي.

أصبح دخول الإنترنت يلعب دوراً بارزاً في نجاح الأهداف، فالجنود العاديون الذين

يستخدمون الإنترنت قد يحرزون الأهداف ضمن المجموعة، حيث ساهم الإنترنت بنشر المعلومات الإستراتيجية. أما الآن، فقد تم استخدام الإنترنت أيضاً من قبل الإرهابيين كنظام اتصالاتهم، ولذلك، فقد عمل الإنترنت أيضاً لإحداث أساليب إدارة معلومات جديدة محتملة لقوات الدفاع الوطنية.

كان أول استخدام للإنترنت هو استخدامه فيما يعرف بغرف الدردشة؛ وذلك، على صفحات الويب العالمية التي يمكن الوصول من خلالها إلى أقصى الأماكن حول العالم، كما ويمكن أن تكون إما مفتوحة أو مقيّدة، والذي يمكن من خلاله للاستخبارات، أن تتبع الأفكار، والمعلومات تقريباً على أي شيء آخر، ويمكن أن يتم إرسالها وتبادلها.

ومن بين الأشياء الأخرى، فإن مثل هذا النظام سيكون له الإمكانية لتحدي المنظمات المرتبية طويلة المدى والتي فضّلت بقوات الدفاع التقليدية. يعتبر استخدام غرف الدردشة في كافة أنحاء الجيش أن كل جندي يمكنه الوصول إلى الإنترنت، يمكنه أن يحسّن من قدرات أدائه، وكذلك إلى السرعة التي يستطيع من خلالها التزود بالمعلومات المرسله عبر قنوات خاصة، وكذلك في الوصول إلى عمق قاعدة المعلومات في كافة أنحاء المنظومة، كما ويمكن أن يؤثر على من يتبادل المعلومات معه.

وعلى حد سواء، فإن كلّ موقع ويب، أو غرف دردشة يمكن أن تغرق بالكثير من المشاكل، والحجم المطلق الذي منه يمكن أن يخلق مشاكل أكثر. ومرة أخرى، يكون الجواب على ما يبدو في نوعية المستعملين؛ وأيضاً في المهارات الفردية الضمنية التي تبدو لكي تكون أعظم - إلى حدّ كبير - من المعيار التاريخي. وهكذا، فإن أي شخص يمكن أن يشتري تلك التقنية، ويحاول نسخ الأفكار، لكن تطوير الناس المناسبين مسألة مختلفة.

تعد مجموعة "الجزر" والتكتيك الإستراتيجي قد وصلت إلى درجة لا نظير لها من وعي فضاء المعركة والقدرة على تطبيق القوة الحاسمة بالتمييز بحثاً عن التأثير المباشر بالضبط. لكن ثمة عقبتان رئيسيتان نحو إدراك درجة الفوز في الحرب

المتوقعة، وقابلية تقليل المصاب، وكيفية إدارة المعلومات، وكيف تتغلّب على ثقافات الخدمة الوحيدة المتخصصة للجيش والقوات البحرية والقوات الجوية وجنود البحرية. ومرة أخرى، فإن القضية التقنية تُظهر مدى الاستجابة الإستراتيجية. وفي هذه الحالة، تحتاج التقنية لإجراءات التكتيك الإستراتيجي وكذلك النتائج الإستراتيجية بشكل كبير: حيث يكمن التحدي في القدرة على جعلها تعمل جيداً - واستخدامها بشكل كفاء - وهنا، فإن الاتصالات تعتبر مثلاً واضحاً.

كان الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية قادرين على إرسال رسائل الاتصالات الإلكترونية في حوالي ستين كلمة بالدقيقة. وفي زمن الحرب الأمريكية في الهند الصينية، فقد ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى مائة كلمة بالدقيقة؛ وفي حرب الخليج عام 1991 إلى مئة ألف كلمة في الدقيقة (وهو ما يكافئ قاموساً بسيطاً)؛ وفي وقت مبكر من القرن الحادي والعشرين إلى ثلاثة ملايين كلمة.

وهكذا، فمنذ معرفة جوهر اتخاذ القرارات عموماً ومفهوم الشلل الإستراتيجي بشكل خاص، فإن هذا كله يبدو مشجعاً. حيث أنّ الصعوبة، بالطبع، تدور حول معرفة تلك المعلومات وامتلاكها، ولذلك، كان يتوجب وجود عناصر ماهرة بشكل كاف من أجل تحليل مثل هذا الكمية الواسعة من المعلومات. وبدون وجود النظام الصحيح والناس المناسبين، فإن تدفق ثلاثة ملايين كلمة بالدقيقة قد يعني الكثير مما يجب عمله. وكما هو واضح، فإن جهل الغرب بالثقافة الفيتنامية في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وكذلك الثقافة الشرق أوسطية في نهاية القرن العشرين، فإنه يجب على الإطلاق التقليل من مقدار التحدي.

مشكلة الثقافة العسكرية:

كانت إدارة الثقافة العسكرية، قد عرقلت لعاملين يتعلقان ضمناً بالمتغيرات التاريخية من الناحية التاريخية أولاً، حيث مالت قوات الدفاع إلى التطوير، وذلك من خلال دورة التطور، وليس من خلال الثورة. ولذلك، فإن الاختراقات التقنية الأصيلة كانت وضيعة ومتباعدة، وحتى عندما وجدوا أنهم لم يعرفوا أو يستعملوا تلك الثقافة بشكل كفاء.

وعلى سبيل المثال، ففي عام 1940 كانت الجيوش البريطانية والفرنسية قد أساءت استعمال دباباتها الجديدة نسبياً بشكل إجمالي، لأنهم أصرّوا على امتصاص القوة إلى سلاح المشاة وسلاح الفرسان، بدلاً من أن يخلق بتشكيلات الدبابات المتمركزة، حيث كان الألمان يتربصون بهم.

وثانياً، كان الفكر العسكري آنذاك صعب التغيير. ذلك لأن الحكمة التي كانت سائدة بين الجنرالات هي في أنهم يستعدّون للحرب القادمة، ومن خلال دراسة الحروب الأخيرة، فإن التقليد العسكري يفرد خدمة يتقّف من خلالها حول القدرة الثقافية للقادة العسكريين، وقد أدى ذلك إلى قضية التي ضمن العديد من قضايا قوات الدفاع والتي تبدو عنيدة تقريباً، ويعني ذلك، أن الحدود قد فرضت على التفكير الإبداعي بالثقافات ومواقف الخدمة الوحيدة؟

ثمة إيضاح مدهش يكمن في هذا المانع العاطفي والتنظيمي إلى تبني الفلسفة الإستراتيجية الشمولية وذات العلاقة بحيث يمكن أن ترى في المهمات، وحيث تميل الخدمات الوحيدة إلى التعريف بأنفسها. فمهمّات الجيوش، على سبيل المثال، وبشكل ثابت تقريباً، تندرج ببساطة في أن تفوز في ساحات المعارك من الناحية التاريخية، وفي الحقيقة فإن النشاط الرئيسي للجيوش، بذاته لا يلزم لأن يمثل التأثير المطلوب، ولا يعرف التأثير الهامّ الوحيد الذي قد نتوقّع من قوة بريّة متقدّمة إلى حدّ معقول من أن تستسلم.

وهكذا، فقد أكّدت الجيوش تصميمها على الدوام على خوض المعارك لتحقيق النصر ولو بوحدات صغيرة - كما قامت به وحدات عسكرية تركية صغيرة مسلحة بالبنادق من أن تسيطر على مضيق الدردنيل في مارس / آذار 1915 - وقد ربّحوا السيطرة في الجو - كما فعلت قوات الحلفاء التي استولت على المطارات في فرنسا بعد هبوط يوم النصر في عام 1944 - وكما فعلت أرتال "أريل شارون" المدرّعة حين استطاعت أن تحطّم نظام المصريين الدفاعي الجوي والأرضي على طول قناة السويس في عام 1973.

وهكذا. هناك العديد من الحالات الأخرى ضمن هذه النقطة التي يجب أن تكون

واضحة، لكتّها من الأهمية بمكان، بحيث بات من الضروري أن يتم التأكيد عليها.

تميل القوات البحرية والقوات الجوية إلى بسط مهماتهم بنفس الطريقة في الشروط البيئية تماماً، والتي تعتبر ضبابية في بعض الأحيان ضمن تركيبة القوات. ولكن المواقف، بأنّ هذا النوع من التفكير يشكّل مانعاً هائلاً إلى التقدّم التنظيمي. ولتمديد خطّ التفكير، فإن ميل الجيوش والقوات البحرية والقوات الجوية لتعريف قابلياتهم من ناحية أجهزتهم المعيّنة مثل الدبابات، الشاحنات، الفرقاطات، دون الطائرات، بدلاً من التأثيرات، ولذلك يتم إهمال الأدوار الفائزة للمعركة في أغلب الأحيان، وكلياً، فقد لعبت بالقابليات التي تعود نظرياً ضمن بيئات مختلفة زعماً أو نموذج قتال حرب.

وعلاوة على ذلك، لأن تلك الترتيبات التنظيمية، والمهمات والقابليات المشتقة بالدرجة الأولى من تساوي موازين القوى مع قوة الدفاع، كما أن كلتا التأثيرات الواضحة والضمنية، والتي تتدفّق من إعادة تعريف الحركة الدفاعية بشكل كبير. وبكلمة أخرى، فإن الفرصة المفردة لاكتساب الفائدة المرجوة الفعّالة، والتي ستكون مفتوحة إلى أولئك المتخصصين في شؤون الدفاع، والقادرين على إتقان السمات الإدراكية والمعلوماتية للتكتيك الإستراتيجي بحيث يكون من الصعب القيام بأية عمليات اختراق مضاد.

وهنا، فإن بعض الأسباب قد أدت إلى إحداث تطور جيد في قوات الدفاع تقليدياً ضمن البيئات المتميّزة للأرض والبحر والجو. وحتى الآن، فعندما يكون تأثير العمليات المعلوماتية والقدرة على التنفيذ بسرعة ودقّة، فإنها تصبح متوازنة بانتظام أكثر عبر الجيوش والقوات البحرية والقوات الجوية، لمصلحة الترتيب التنظيمي الطويل المدى.

وهكذا، وبعد حوالي أربعين سنة، فقد كان قرار كندا المتهورّ لدمج خدماتها الثلاث بشكل قاطع والتي (أبطلت بعد ذلك) من قبل أولياء أمور الطلب القديم، وذلك لإثبات غضب إهمال التاريخ.

لا شكّ بأن نموذج الميثاق الاجتماعي في قوة دفاع متطوّعة ومحترفة وفريدة، مع استعداد الفرد للمخاطرة، أو إصلاحات حياتها التنظيمية، والتي بالتأكيد تقريباً ستواجه مقاومة ذات نتيجة عكسية من الخدمات.

ولذلك، فقد كان الهدف الفوري يتركز على تأسيس الخيط المشترك للنية في كافة أنحاء المنظومة، وكذلك النتيجة التي قد تتجز ببساطة بإعادة تعريف المهمات والأدوار في شروط أساس التأثيرات، وربط القابليات الحالية، بغض النظر عن خدمتها، إلى واحد أو أكثر من تلك التأثيرات.

ونحن، على سبيل المثال، نريد لقوات دفاعنا أن تكون قادرة على توليد واحد أو أكثر من عدد من التأثيرات الدلالية، مثل تشكيل القوة الرادعة، ويسوي مسرح الهيمنة؛ في حين أن أيّ تطبيق عقلائي في مثل هذا التوجيه، قد يؤدي إلى قوة متميّزة تنظّم الاستنتاجات لكلّ تأثير مطلوب، وكذلك في طريقتها المرتبطة. وهكذا، فإن الطريق الذي نستعمل فيه الكلمات التي يمكن أن تكون قويّة للتغيير، وبدون مصالح شخصية مهدّدة أو موثيق اجتماعية.

وسواء تمت دراسة معاني تلك الكلمات لوحدها، فإنها ستكون كافية لخلق نوع من التغيير التنظيمي الذي يدلّ على النهاية بالشلل الإستراتيجي والذي سيصبح التكتيك الإستراتيجي عند ذلك في موقف صعب. ولكن، فإذا ما ظهر أن العناصر المقاتلة الرئيسية قد ارتبطت بقوة الدفاع، فإن تأثير الردع سيكون فاعلاً، وعلى الأخص في حال تم استخدام القوات الخاصة والطائرات الهجومية، وقد يقلب الموازين على الجبهة ويصبح مرغوباً جداً لجلب بقية القوى رسمياً.

من المعروف عن طبيعة الحرب كونها متطلبة جداً، وذات احتياجات تكاد لا تنتهي على كافة الصعد السياسية والعسكرية واللوجستية وحتى الاجتماعية، وقد بات من المؤكد تقريباً أن إضافة اختصاصيين إدراكيين في فن الحرب، مثل اللغويين والمحلّين الاجتماعيين والاقتصاديين، فإن هذا المزيج سوف يزيد من الفرص في المرحلة القادمة لإعادة التنظيم الرئيسية بحيث تصبح مستحيلة النكران.

وبمعنى آخر، يمثل مفهوم الشلل الإستراتيجي كإستراتيجية مثالية. فوجود نتائج

قادرة على تطبيق تفوق المعرفة الساحق، وسرعة الإيقاع التي لا تقاوم تعارض
الرغبات التي تعرف بالمنافسة الإستراتيجية الواضحة. وعلاوة على ذلك، فإن تقدّم
التقنيات قد أعطت مادة الفكرة بشكل أكبر من أسلافها التصوريين، مثل
المعركة الحاسمة والضرية القاضية... إلخ.
وعملياً، على أية حال، فإنه لا مسعىً عسكرياً محتملاً كلياً للهروب من نتائج
الاحتكاك التي كان الخبير الإستراتيجي "كلاوس ويتز" قد عبر عنها.
إضافة إلى ذلك، فإن التفكير على أساس التأثيرات، ونماذج الشبكة المركزية
التي تقود إلى الشلل الإستراتيجي تشكل مجتمعة عناصر غير مريحة في الخطط،
حيث تسيطر خدمة وحيدة على التنظيم المفروض والذي يفضل البيئة التقليدية
لوسائل الدفاع المعرفّة. ولكن، على الرغم من هذا، وبغض النظر عن المكان
النهائي في المخطط الأعظم للأمور الإستراتيجية وممثلي النوع التحليلي للنقاش
الإستراتيجي، فإنه يجب أن ينساقوا ضمن صف الانضباط بمفاهيم الإستراتيجيات
الديناميكية. ولربما كانت الملاحظة الأكثر فائدة هنا، أنّ العقبة الرئيسية في مثل
هذا النقاش تكون في قوات دفاع غير فاعلة ولا تقنية.